لما يصح اطلاقه اي اطلاق اسم الجسم او نحوه ليجوز
اطلاقه على قول القائلين بالاشتقاق في الاسماء وهم
المعتزلة والقاضي ابو بكر من المثبتة فانه يمتنع اطلاقه عندهم
لفقدان هذا الشرط وقد نبه على انتفاء الشرط الثاني
ايضا معه بقوله ولان شرطه اي شرط القول
بالاشتقاق في الاسماء عند القائلين به بعد السمع
بعد اتصافه تعالى بمعنى هو ماخذ الاشتقاق
ان لا يوهم اطلاقه نقصا وكل منهما على الاطلاق اما
الاول فلان المعنى الحقيقي لكل من الجسم ونحوه ليس محالا على الباري
واما الثاني فمنه على اسمائه بقوله واسم الجسم يقتضيه
اي النقص من حيث افتقاره الى اجزائه التي
يتركب منها وهو اي الافتقار اعظم مقتضى الحدوث
وقد اعتبر على قول الاشتقاق فانه لا بد ان يكون في اللفظ
الذي يطلق اشعارا بالاجلال والتعظيم ونحوه محل الترجيح
بين القائلين بالتوقيف والقائلين بالاشتقاق كما في المقاصد
وهو ما اتصف الباري تعالى بمعناه ولم يرد اذن به
ولا منع منه ولا من مرادفه وكان مشعرا بالجلال من غير
وهم اخلال واحترز بكونه مشعرا بالجلال عن اطلاق
نحو الزارع والرامي فانه لا يجوز اطلاقه مع ورود قوله
تعالى انتم تزرعونه ام نحن الزارعون وما رميت اذ
رميت ولكن الله رمى اذا تقرر ذلك فلا يجوز اطلاق

الجسم فمن اطلقه فهو عاص بذلك الا الاطلاق بل لغوي بمعنى
بمعنى ان الاسلام في فتواه فيمن اطلق عليه تعالى اسم السبب
والعلة الى اخر كلامه وهو اي التكفير لمن اطلقه اظهر
من عدم التكفير له فان اطلاقه اياه حال كونه مختارا
لاطلاقه غير مكره عليه بعد علمه بما فيه من اقتضاء نقص
واستخفاف بجناب الربوبية والاستخفاف به كفر وفاقا
ولما ثبت انتفاء الجسمية بالمعنى المذكور ثبت انتفاء
لوازمها وهي الاتصاف بالكيفيات المحسوسة بالحس الظاهر
او الباطن من اللون والرائحة والصوت والعوارض
النفسانية من اللذة والالم والفرح والغم ونحوها
تليس بحاله بذي لون ولا رائحة ولا صوت ولا يحل
ولا يتناوله ولا حال في شيء ولا محل له ولا يتحد بشيء ولا
يحوص له لذة عقلية ولا حسية ولا الم كذلك ولا فرح
ولا غم ولا غضب ولا شيء مما يعرض للاجسام لانه لا يعقل
من هذه الامور الا ما يخص الاجسام وقد ثبت انتفاء الجسمية
وانتفاء الملزوم ليستلزم انتفاء اللازم المساوي ولان
الامور تابعة للمزاج المستلزم للتركيب المنافي للكون
الذاتي ولان البعض منها تغيرات وانفعالات وهي
على الباري تعالى محال فما ورد في الكتاب والسنة من
ذكر الرضى والغضب والفرح ونحوها يجب التنزيه عن
ظاهره على وفق ما سياتي في الاصل الثامن من الاصل

Copyright King Saud University